المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	27-07-2007	العـــدد :	14277
الصفحـات :	10	المسلسل :	95

تكاليف علاج مرضى السكري بالمملكة تزيد على أكثر من (٤) مليارات ريال سنوياً

المملكة تستضيف المؤتمر الإقليمي الخليجي لاقتصاديات السكري

وزير الصحة

د. توفيق خوجة

الرياض- خالد بخش:

■ تستضيف المملكة العربية السعودية نهاية شهر شوال للعام الحالي المؤتمر الإقليمي الخليجي حول «اقتصاديات السكري».

أوضح ذلك الدكتور توفيق بن أحمد خوجة المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون وأشار إلى أن عقد مؤتمر إقليمي خليجي حول اقتصاديات السكري له من الأهمية الأولوية في خطط وزارات الصحة بدول مجلس التعاون خلال المرحلة القادمة حيث يعقد هذا المؤتمر بالتعاون بين المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض و بمشاركة نخبة من العلماء الدوليين والإقليميين والمحليين المتخصصين في هذا المجال الذي يتوقع الخروج منه بإعلان الرياض أو مبادرات هامة سيكون لها تأثيرها الإيجابي بإذن الله على سياسات مكافحة هذا المرض.

وأضاف خوجة بأن هذا المؤتمر يأتي في ظل مواجهة التحديات نتيجة للتغيرات التي طرأت على أساليب وأنماط المعيشة لما يحظى به المجتمع الخليجي من رفاهية وما أستتبع ذلك من ظهور لمعدلات الإصابة بالأمراض المزمنة ومنها الداء السكري الذي يعد من الأمراض التي بدأت تنتشر في مجتمعاتنا بصورة أقرب لأن يكون وباءً وجعلت منه خطرا صحيا على المستوى الوطني والخليجي مما يحتم قرع ناقوس الخطر.

وحول أهداف ومحاور المؤتمر قال خوجة : إن المؤتمر سيلقي الضوء على عبء مرض السكري والتحديات الهائلة التي يضعها على عاتق النظم الصحية والحكومات كما سيركز على الاقتصاديات المتعلقة بمرض السكري بكافة أبعاده وبحث المبادرات الجديدة في تعزيز الصحة وتقديم الرعاية الفاعلة مقارنة بالتكاليف كما يتضمن البرنامج الخاص بالمؤتمر موضوعات غاية في الأهمية سيتناولها خبراء عالميون ونخبة متميزة من العلماء والمتخصصين في مجال السكري واقتصاديات الصحة.

وأشار خوجة إلى الإعلان المشترك الذي وقع عليه معالي وزراء الصحة بدول مجلس التعاون حول داء السكري وذلك خلال مؤتمرهم الثالث والستين والذي عقد نهاية الشهر الماضي في جنيف على هامش اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية حيث تضمنت نقاط الإعلان عددا من الجوانب المهمة منها وضع التصدي لمشكلة الداء السكري على قمة أولويات القضايا الصحية مما يتطلب دعم سياسي فاعل وموارد بشرية ومادية كافية كضرورة أساسية لدول المجلس للبدء في وضع وتطبيق السياسات والخطط والبرامج اللازمة لذلك والالتزام باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تساعد على التقليل من عبء المرض بتحقيق الأهداف العالمية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة الأمراض غير المعدية وفي مقدمتها الداء السكري والعمل على خفض معدل الوفيات سنوياً بنسبة (٢٪) وفق الاتجاهات المتوقعة خلال العشر سنوات القادمة حتى عام (٢٠١٨م) وإعداد وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى خفض عوامل الاختصار القابلة للتعديل مثال ذلك تناول الغذاء غير الصحي، قلة النشاط البدني وتعاطي التبغ ومن خلال تطبيق مفاهيم تعزيز الصحة والرعاية المجتمعية والعمل على دعم البحوث الوبائية للسكري واقتصادياته وعوامل الخطورة المرتبطة به وعبء المرض وتكامل معالجة ورعاية مرضى الداء السكري ضمن فعاليات الرعاية الصحية الأولية ومن خلال تطبيق الاستراتيجيات الوطنية ورفع الوعي حول عوامل الاختصار القابلة للتعديل والتي تعد السبب الجذري للأمراض المزمنة الشائعة وفي مقدمتها داء السكري والعمل على إنشاء مجلس وطني أعلى لمكافحة الداء السكري يضم مسؤولين ذوي صلاحية في اتخاذ القرار من كافة المعنيين والتأكيد على أن مكافحة الداء السكري هي مهمة وطنية مشتركة تقع مسئوليتها على كافة المؤسسات الحكومية منها والمجتمعية واستخدام وثيقة منظمة الصحة العالمية «الوقاية من الأمراض المزمنة استثمار حيوي» كإطار عام لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للمكافحة والوقاية من الداء السكري وتفعيل «الإستراتيجية العالمية للنظام الغذائي والنشاط البدني والصحة» والعمل على وضعها موضع التنفيذ.

وأعرب خوجة في ختام تصريحه عن بالغ شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز نائب خادم الحرمين الشريفين - حفظهم الله - ومعالي وزير الصحة الدكتور حمد بن عبد الله المانع على استضافة المملكة العربية السعودية لهذا المؤتمر الإقليمي الخليجي الهام داعيا الله عز وجل أن يخرج بالصورة المأمولة وأن تسهم توصياته في تعزيز مسيرة الخدمات الصحية لما فيه خير وصحة مواطنينا في دول المجلس.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 27-07-2007 العـــدد : 14277
الصفحـات : 10 المسلسل : 95

ومن جهة أخرى كشفت تقارير حديثة أن تكلفة علاج مرض السكري ومضاعفاته السنوية بالمملكة تزيد على (٤) مليارات ريال يتم صرفها لعلاج المرضى الذين تبلغ نسبة ممن هم فوق سن الثلاثين من أعمارهم من مجمل العدد الكلي للسكان نحو (٢٤٪) وتبذل وزارة الصحة السعودية جهوداً كبيرة لحصر المرض وعلاج المصابين به حيث طرحت الوزارة مؤخراً عدد (٢٠) مشروعاً صحياً جديداً لعلاج مرض السكر بمختلف مناطق المملكة إضافة لقيام الوزارة بإصدارعدد من الكتيبات التعريفية بالمرض وأدلة العمل التي تساعد الفرق الصحية على الاكتشاف المبكر وتشخيص الحالات وصياغة تدابير وقائية وعلاجية موحدة يتم تطبيقها بشكل موسع وفي أوقات متزامنة حتى تتم الاستفادة منها ، وسعت الوزارة أيضاً لتكثيف عمليات التدريب للأطباء والهيئات التمريضية المساعدة حول كافة العمليات المتعلقة بالمرض وطرق السيطرة عليه.

ويعتبر السكري من أكثر الأمراض ذات التكلفة العلاجية العالية ويشكل عبئاً مالياً كبيراً للجهات الصحية على المستويين الوطني والدولي فضلاً عن الأسر والأشخاص المصابين وهو سبب رئيسي للإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والفشل الكلوي والعمى وجلطات الدماغ ويتسبب في بتر بعض أجزاء الجسم.

ويوجد نحو (٢٠٠) مليون شخص مصاب بالسكري حول العالم ويتوقع أن يصل عددهم إلى (٣٥٠) مليون بحلول العام (٢٠٢٥م) أكثرمن (٧٠٪) منهم من سكان الدول النامية.. فيما أشارت دراسة إلى أن هناك (٦) ملايين حالة سكري يتم اكتشافها كل عام.

وتقوم حكومة المملكة ممثلة بوزارة الصحة بتكثيف جهودها لغرض السيطرة على المرض وخصوصاً بين الأطفال وفئات المجتمع الأخرى وتسعى الوزارة لمشاركة دول العالم الاحتفال باليوم العالمي للسكري الذي ينعقد هذا العام تحت شعار (العناية بالسكري حق للجميع) أي أن رعاية مرض السكري حق مكتسب للطفل والشاب والكبيروالغني والفقير.

وتلتمس الوزارة لتحقيق هذه الأهداف من خلال وضع برامج وطنية لمكافحة الأمراض الخطيرة ومنها السكري والسعي لتحويل العيادات العامة الخارجية إلى عيادات تخصصية ، كما عملت الوزارة على إنشاء إدارة خاصة للأمراض غير المعدية تتولى تطبيق الخطط الخاصة بالسيطرة على هذه الأمراض على أسس علمية ووفقاً للاستراتيجيات الصحية المتعارف عليها والمطبقة عالمياً بيد أن الجهود تتجاوز ذلك حيث أكدت وزارة الصحة على ضرورة إنشاء عيادات مصغرة داخل المراكز الصحية المنتشرة بمدن المملكة ومحافظاتها والتي يصل عددها إلى أكثر من (١٨٠٠) مركز صحياً وتتولى هذه العيادات استقبال الحالات المرضية وعلاجها ومتابعتها وتقويمها وتحسين نظام الإحالة والرعاية المشتركة مع أطباء المستشفيات وهناك توجه لوضع معايير علمية وعملية تنظم عمل هذه العيادات وأسلوب العمل فيها.